

أثر إدارة الأرباح وجودتها على استمرارية شركات المساهمة: دراسة عينة من الشركات الجزائرية للفترة (2022 – 2015)

The Impact of Earnings Management and Quality on the Continuity of Joint Stock Companies: Study of a Sample of Algerian Companies for the Period (2015-2022)

عيسى كثير¹، عبد الغني بن حامد²

¹ قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر. aissa.ktir@univ-msila.dz

² قسم علوم التسيير، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر. benhamed.abdelghani@cuillizi.dz

مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي

معلومات حول المقال

تاريخ المقال

الاستلام: 21 فيفري 2024

القبول: 23 مارس 2024

النشر: 31 مارس 2024

المؤلف المراسل

عيسى كثير

aissa.ktir@univ-msila.dz

حقوق النشر © 2024، المركز الجامعي

عبد الحفيظ بوصوف، ميلة. هذه مقالة

ذات وصول مفتوح بموجب ترخيص CC

BY-NC-ND

الاقتباس المقترح

كثير، ع. وبن حامد، ع. (2024). أثر

إدارة الأرباح وجودتها على استمرارية

شركات المساهمة، دراسة عينة من

الشركات الجزائرية للفترة (2015 –

2022)، مجلة اقتصاد المال والأعمال،

المجلد 8، العدد 1، ص ص 80-94.

DOI 10.58205/fber.v8i1.1814

الملخص: تطرقنا في بحثنا هذا لأزمة الانترنت لسنة 2000م، التي شكلت نقطة تحول في إدارة الشركات، ففي الوقت الذي كانت أسعار الأسهم تنهار في البورصات لشركات التكنولوجيا، كانت تحقق عائدات كبرى على أرض الواقع، وهو ما أدى إلى الاستخدام المضطرب لإدارة الأرباح بعد هذه الأزمة وأصبحت لديها مهمة رئيسية أخرى إلى جانب مهمة تعظيم الأرباح، وهي البقاء في السوق والمنافسة من أجل الاستمرار في تنفيذ أعمالها والبقاء في نشاطها، وبالتالي تضمن عدم خروجها من القطاع الذي تنشط فيه، ولا يكون ذلك إلا من خلال عمليات محددة تقوم على أساس فلسفة إدارة الأرباح في الشركة، من أجل ضمان زيادة إيراداتها ومواردها الكافية للاستمرار في نشاطها. وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن ممارسة إدارة الأرباح لها تأثير عكسي على استمرارية شركات المساهمة لعينة الدراسة للفترة الممتدة لسنوات 2015 – 2022.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح؛ استمرارية الشركات؛ جودة الأرباح؛ شركات المساهمة.

Abstract: In our research, we touched on the Internet crisis of the year 2000 constituted a turning point in corporate management. At a time when stock prices were collapsing on the stock exchanges for technology companies, they were achieving significant returns on the ground, which led to the increasing use of revenue management. After this crisis, it began to have another major mission in addition to... The mission of maximizing profits, which is to remain in the market and compete in order to continue carrying out its business and remain in its activity, and thus ensure that it does not leave the sector in which it is active. This can only be done through specific operations based on the company's profit management philosophy, in order to ensure an increase. Its revenues provide sufficient resources to continue its activity.

We have reached the conclusion that the practice of earnings management has an adverse effect on the continuity of joint stock companies for the study sample for the study period 2015 - 2022.

Keywords: corporate continuity; earnings management; earnings quality; joint stock companies.

1. مقدمة

بعد سنة 2000م وبالتحديد بعد نهاية أزمة الانترنت، تشكلت لدى الشركات الاقتصادية عقيدة جديدة شكلت تحولا جذريا في عالم الأعمال، بحيث تحول الهدف الرئيسي من تعظيم الأرباح إلى المنافسة والبقاء في السوق وتوسيع الحصة السوقية لديها، إما من خلال توسيع الانتشار الجغرافي أو بتطوير المنتجات وتحديثها، والسبب في ذلك أن الشركات التي بدأت فيها الأزمة وشهدت أسعار أسهمها

م إ م أ

80

انهيارا، كانت في الواقع الحقيقي تحقق أرباحا ومبيعاتها في تزايد، أي أن البورصة عكست وضعاً مغايراً للواقع الحقيقي، وهنا فقد أدت عملية إعادة التقييم إلى تغيير العقيدة، ومن هنا بدأت أغلب الشركات تتجه نحو إدارة أرباحها على نحو يعكس وضعاً مطابقاً ما بين البورصة ونشاط الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى استمرارية الشركة في النشاط على الرغم من الانهيارات في أسعار السهم، أو التغيرات الإيجابية في سعر السهم الشاذة التي ما إن تصل إلى القمة حتى تشهد انخفاضاً حاداً.

إدارة الأرباح بعد هذه الأزمة أصبحت لديها مهمة رئيسية أخرى إلى جانب مهمة تعظيم الأرباح، وهي البقاء في السوق والمنافسة من أجل الاستمرار في تنفيذ أعمالها والبقاء في نشاطها، وبالتالي تضمن عدم خروجها من القطاع الذي تنشط فيه، ولا يكون ذلك إلا من خلال عمليات محددة تقوم على أساس فلسفة إدارة الأرباح في الشركة، من أجل ضمان زيادة إيراداتها ومواردها الكافية للاستمرار في نشاطها.

من خلال ما سبق فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول ما مدى ممارسة إدارة الأرباح وأهم أساليبها، وانعكاس ذلك على جودة الأرباح، والتي بدورها تعكس قدرة الشركة على الاستمرارية؟

كما تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- تؤثر ممارسة إدارة الأرباح على جودة الأرباح ومن ثمة استمرارية الشركة في النشاط.

- هناك دلالة معنوية عند مستوى دلالة 05% بين أساليب ممارسة إدارة الأرباح واستمرارية الشركة.

- هناك دلالة معنوية عند 05% بين معدل الرافعة المالية واستمرارية الشركة.

2. الإطار النظري لأساليب ممارسة إدارة الأرباح وعلاقتها باستمرارية شركة المساهمة

1.2. تعريف إدارة الأرباح في الشركة وعلاقتها باستمراريتهما

تعددت تعريفات إدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية الربحية بتعدد الاقتصاديين، إلا أنها تتجه نحو مركزية الإدارة من خلال توقعات التدفقات المستقبلية للشركة، وقدرة الشركة على تنميتها، والتحوط من الخسائر المحتملة التي قد تكون محتملة، من هذه التعاريف نذكر ويسيرا.

التعريف الأول: يمكن تعريف إدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية على أنها "مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق إدارة الأرباح مستقبلاً، وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية بأكثر واقعية، إضافة للتنبؤ الدقيق بالأداء المستقبلي للشركة في إيراداتها للإيرادات (Altamura & Beatty, 2006) .

يركز هذا التعريف على أن إدارة الأرباح تكمن في قدرة الشركة على التوقعات الدقيقة المبنية على تحليل جيد للبيئة الداخلية للنشاط على مستوى الشركة، وتحليل البيئة الخارجية المتضمنة تحديد الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية لنشاطها، ومدى قدرتها على بناء مؤشرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية والمستحقات للشركة، وتنمية رقم الأعمال فيها، ناهيك تلك الإجراءات المتعلقة بإدارة التحوط لتلك المخاطر التي قد تؤدي إلى تخفيض العائد المتوقع للشركة.

التعريف الثاني: يمكن تعريف إدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية على أنها "إدارة الأرباح تعكس التدخل المعتمد من قرارات للمديرين لتوظيف الطرق المحاسبية أو لتوجيه الأنشطة التشغيلية بطريقة معينة للتأثير على الأرباح لتحقيق نتائج محددة يتم الإفصاح عنها بالقوائم المالية".

م.إ.م.أ

81

من خلال التعريف فإن إدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية تركز على تلك القرار التي يتخذها القائمين على إدارة الشركة من خلال التوظيف الأمثل للطرق المحاسبية لتوجيه الأنشطة التشغيلية في دورة الاستغلال في الشركة لضغط التكاليف لأدنى حد ممكن، وبطرق مختلف تمكن من تحقيق توفير في التكاليف، تنعكس في الأخير في تحقيق نتائج إيجابية في النتيجة النهائية للسنة المالية للشركة.

التعريف الثالث: هناك من يعرف إدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية على أنها "مدى قدرة الأرباح الحالية على تقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة، وقدرتها على الاستمرارية بالمستقبل، لذلك فإن إدارة الأرباح تعكس مستوى الأرباح التي يتم تشكيلها من الشركة بكل صدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية لها، وذلك بتقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة وقدرتها على الاستمرارية على المدى الطويل" (الذنيبات وأبو جبة ، 2013) .

من خلال التعاريف السابقة فإنه يمكننا تعريف إدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية على أنه "اكتساب المؤسسة الاقتصادية لميزة تنافسية متجددة تمكنها من توليد الأرباح في دورة الاستغلال الحالية، وتكون هذه الأرباح المتولدة تمكنها من الاستمرار في المنافسة وتوسيع حصتها السوقية مستقبلا، ناهيك عن جودة هذه الأرباح وتنوع مصادر تدفقاتها، ومدى صدقها وعدالتها وعدم وجود أي تلاعب أو تغيير متعمد.

2.2. خصائص عملية إدارة الأرباح في الشركة

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج خصائص لإدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية، والتي يمكننا توضيحها على النحو الآتي:

صارت ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية وظيفة مستقلة بحد ذاتها، مثلها مثل وظيفة إدارة الإنتاج، ووظيفة المالية وغيرها، وهي تقترب من التحليل المالي والمحاسبة التحليلية، على أنها تختلف اختلافا جذريا من حيث الإستراتيجية والعناصر المستخدمة في التحليل وحتى أنها تأخذ بالبيئة الداخلية للنشاط والبيئة الخارجية للنشاط لتقدير وتحديد وتفسير المتغيرات المختلفة، لضمان تدفق مستمر للأرباح مستقبلا.

وظيفة إدارة الأرباح حاليا مقتصرة على الشركات الاقتصادية الكبرى، فكلما كان حجم الشركة كبيرا كلما أخذت بوظيفة إدارة الأرباح ، أي أنه تبعاً لحجم الشركة تكون حجم ممارسة إدارة الأرباح ، فكلما كان الحجم أكبر كلما تبين أن هناك زيادة في ممارسة إدارة الأرباح والعكس صحيح. وعليه فإن هناك عدة عوامل ومحددات يمكنها التأثير على عملية إدارة الأرباح في الشركة، وتختلف حجم التأثيرات من شركة إلى أخرى في نفس العامل، من هذه العوامل نذكر التالي:

إدارة الأرباح كوظيفة حديثة في الشركة الاقتصادية الربحية، أصبح متعلقا بالدرجة الأولى بمرونة السياسات المحاسبية في الشركة، فاختلاف السياسات وطرق ونظم المحاسبة العامة أو التحليلية أو الوظيفية يؤثر في تدفقات الخزينة وكفاءة رأس المال العامل وغيرها، وهنا تعمل المؤسسة على اختيار التوليفات المثلى من العناصر لضمان التدفقات المستقبلية للأرباح، التي تضمن استمرار المؤسسة، فأرباح اليوم هي عماد بقاء الشركة في سوق المنافسة؛

ممارسة إدارة الأرباح في الشركة الاقتصادية تتميز بخاصية أساسية وهي اختلاف التقديرات المحاسبية لحجم الأرباح وتدفقاتها، سواء المحققة فعلا أو تلك المتوقعة تحصيلها، وهنا فإن الشركات

الاقتصادية وخاصة بعد سنة 2000م، باتت تعتمد في أرباحها وتدفقاتها النقدية على عناصر خارج الميزانية، قد تحقق أرباحاً أكثر من عناصر الميزانية، والنشاط الرئيسي للشركة، وعليه فإن الشركة هنا عند ممارسة إدارة الأرباح تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات المحاسبية الناتجة عن اختلاف طرق ونظم المحاسبة، والتي تظهر فروقات كبيرة في الأرباح المحصلة فعلاً في دورة الاستغلال والتي تتوقع تحصيلها فعلاً في المستقبل، ومقارنتها مع أرباح السنوات السابقة لتقدير وضعية المؤسسة واتجاهات (الجبر، 2012).

3.2. أهمية إدارة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية

إدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية الربحية لها أهمية قصوى إذ تعادل أهمية خلق الميزة التنافسية في المنتج التي تمكنها من المنافسة في السوق، أو حتى التقليل من التكلفة أو التخطيط الجيد لإستراتيجية للمؤسسة وليس انتهاء بدراسة وتخطيط هيكل التمويل في الشركة، فإدارة الأرباح في السنوات الأخيرة باتت تشكل أحد أهم محاور إدارة الوظائف ففي الشركات، والسبب في ذلك يعود إلى النحو الآتي:

- تكمن أهمية إدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية في أنها تستخدم مؤشرات عديدة كمية تعكس الوضعية المالية والتمويلية والتشغيلية في الشركة، يتم بناء عليها القدرة على تحليل وضعية الشركة في بيئة نشاطها الداخلية، ومدى قدرتها على المنافسة والبقاء في السوق، كما أنه من المتعارف عليه أن ما يمكن قياسه يمكن تطويره، وعليه فإن استخدام مؤشرات ذات جودة من حيث الشفافية والإفصاح في الشركة، والتي يتم البناء عليها عند تحليل مؤشرات قياس الأرباح وجودتها، تمكن الشركة من الوقف على مكان الضعف والخلل من خلال مؤشرات إحصائية؛

م.إ.أ

83

- إدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية الربحية تعمل على دراسة وتحليل متغيرات نوعية مثل ثقة المستثمرين في الشركة، ثقة المستهلكين في المنتج للشركة، وكذا مدى ولاء العاملين في الشركة لشركتهم، دون أن ننسى مدى ولاء العملاء والزبائن بعد ذلك لمنتجات الشركة، كل هذه المتغيرات هي متغيرات نوعية لا يمكن قياسها، إلا أن إدارة الأرباح هنا تعمل على تكميم هذه المتغيرات في مؤشرات إحصائية تمكن من قياس اتجاهها وأهم المتغيرات التي تؤثر فيها، وعليه فإدارة الأرباح لها أهمية لا تقل عن أهمية أي وظيفة أخرى في الشركة (أحمد، 2015).

من خلال ما سبق في النقطة 1 و2 في أهمية إدارة الأرباح، فإن ذلك يعكس قدرة الشركة وجودتها إدراتها، والمرونة في التعامل مع المتغيرات النوعية والمتغيرات الكمية، والقدرة على التأثير فهما، بحيث تكون النتيجة قدرة الشركة على إدارة أرباحها بطريقة تمكنها من الاستمرارية وبناء مؤشرات للتنبؤ بالقدرة على الاستمرارية، وهي في الأخير انعكاس للواقع الحالي والمستقبلي للشركة، وعليه فإن إدارة الأرباح في الشركة تستطيع الإدارة من خلالها إعطاء صورة حقيقية عن المستقبل التشغيلي والمالي وبخاصة ملاءة الشركة المالية ومدى قدرتها على توليد تدفقات تمكن من تحقيق أرباح ذات جودة عالية تمكنها من تصميم استراتيجية مستقبلية تأخذ بالاعتبار متغيرات بيئة النشاط الخارجية من فرص وتهديدات.

من جهة أخرى فإن حوكمة الشركات التي برزت بشكل متزايد منذ لجنة تريدواي سنة 1986م، والتي تعمل على تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في الشركات، وتعزيز المراجعة الداخلية والاستعانة بالتدقيق الخارجي، كل هذا أدى إلى تزايد مستمر لوظيفة إدارة الأرباح في الشركة، والسبب في ذلك أن

العديد من الشركات مكاسب متوقعة مستقبلاً، أي غير محققة فعلاً بل مجرد توقعات مثل شركة انرون للطاقة وغيرها، وهي أرباح غير محققة وإما متوقعة وغير دائمة كجزء من تقاريرها المالية وتم على أساسها منح توزيعات أرباح للمساهمين، لتظهر بعد ذلك أنها مجرد توقعات ما تسبب في أزمات وعدم ثقة نتائج المالية وتقارير الشركات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية (عقلة ، 2015).

وعليه فإن اتخاذ القرار الاستثماري بناءً على اعلانات الشركات قد يكون خاطئاً في حال كانت هناك عدم شفافية عند الإفصاح عن البيانات المحاسبية للشركات، ما قد يسبب خسائر لدى المستثمرين ناتجة عن تلاعبات في اعلانات النتائج والتقارير المالية للشركة (حسين ، 2015).

4.2. مؤشر الخصائص النوعية للأرباح

تشتط جودة الأرباح نوعية في المعلومات الرئيسية المحاسبية المفصّل عنها من الشركة، وهي التمثيل الصادق لوضعية الشركة المحاسبية ومركزها المالي من حيث الملاءة، والتنافسية... الخ، وعليه فإن هذا المؤشر يقوم على مبدأ أن جودة الأرباح تعكسها مدى توفر هذه الخصائص النوعية الرئيسية في المعلومات المحاسبية، هذه الصفات أو الخصائص نذكرها على النحو الآتي:

أ. **التنبؤ والموضوعية:** وهي قدرة هذه المؤشرات المحاسبية المتضمنة في الإفصاح المحاسبي عن وضعية الشركة على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية وقدرتها على تحديد حجم الفرص والتحديات والتهديدات في بيئة العمل الخارجية والداخلية، ويكون تنبؤاً أقرب للواقع، مع اشتراط أن تكون ذات علاقة رياضية أو على الأقل قانون موضوعي يقيس بموضوعية ودون تدخل من الإدارة قدرة الشركة على توليد أرباح من دورة استغلالها دون ممارسة لإدارة الأرباح وتوجيهها.

ب. **التحقق والحيادية:** ويقصد به حيادية إدارة الشركة في توجيه دورة استغلالها لإدارة الأرباح، وبالتالي توليد أرباح من نشاط الشركة، إضافة إلى التحقق من قدرتها على الاستثمارية في السوق من خلال ميزتها التنافسية التي تكون قادرة على توليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلاً.

ج. **التوقيت المناسب والصدق:** وهي تقوم على معدلات ونماذج رياضية مقترحة، لتحديد جودة الأرباح وقدرتها على الاستثمارية، من جهة أخرى فإن توقيت تحديد حجم وتدفقات الإيرادات المستلمة وتقدير التكاليف الكلية مقياساً لتحديد القدرة على إستمرارية الأرباح في الشركة، وعليه فإن حجم الترابط بين التكاليف الكلية المعترف بها كتكاليف في محاسبة الشركة مع الإيرادات المستلمة كلما كانت استمرارية الأرباح في الشركة أكثر يقيناً.

نشير هنا إلى أنه كلما التكاليف الكلية التي تعترف بها الشركة لها ارتباط بالإيرادات المتحققة (إيرادات متحققة بالمصاريف المنفقة من أجل تحقيق الإيرادات) كلما كانت الأرباح تنصف بالاستمرارية وعلى المدى المتوسط والطويل، من جهة أخرى فإن المعايير المحاسبية تعمل على الحد أو تنبذ إدارة الأرباح في الشركة، وتعتبر البيانات المحاسبية ذات جودة وتتطابق مع المعايير كلما كانت أبعد عن إدارة الأرباح في الشركة، فإدارة الأرباح حسب المعايير المحاسبية ما هي إلا صورة لاستغلال مكامن الضعف في المعايير المحاسبية، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور فروقات أو اختلافات بين المعايير المحاسبية، وهو ما يعد عامل مهم في التأثير على جودة الأرباح المحققة في الشركة، كما أن الشركات التي تبني معايير المحاسبة الدولية بالتزام أكبر تكون إدارة الأرباح فيها أقل.

5.2. إدارة الأرباح وأثرها على استمرارية الشركة

إدارة الأرباح بعد هذه الأزمة أصبحت لديها مهمة رئيسية أخرى إلى جانب مهمة تعظيم الأرباح ، وهي البقاء في السوق والمنافسة من أجل الاستمرار في تنفيذ أعمالها والبقاء في نشاطها، وبالتالي تضمن عدم خروجها من القطاع الذي تنشط فيه، ولا يكون ذلك إلا من خلال عمليات محددة تقوم على أساس فلسفة إدارة الأرباح في الشركة، من أجل ضمان زيادة إيراداتها مواردها الكافية للاستمرار في نشاطها (عبد الناصر إبراهيم وآخرون، 2015) .

أ. تعريف استمرارية الشركات: تعددت التعاريف التي تناولت موضوع إستمرارية الشركات، والتي نورد منها على النحو الآتي:

التعريف الأول: مصطلح استمرارية الشركة هو "مصطلح استمرارية الشركة (Going Concern) يعود لأحد الفروض المحاسبية المهمة التي يعتمد عليها المحاسبون عند إعداد القوائم المالية وتطبيق الاجراءات المحاسبية، مما يدل على أن الشركة وجدت لتستمر" (البستنجي، 2014) .

من خلال التعريف فإن استمرارية الشركة متعلق بالمسلمات المحاسبية التي تتعامل مع البيانات الواردة والصادرة والمعلومات والمؤشرات المستخرجة عند إعداد القوائم المالية، بحيث يتم التعامل على أن الشركة لها دورات استغلال مستقبلية مستمرة، وفي غالب الأحيان تداخل العمليات المحاسبية يدل على استمرارية الشركة في السوق.

التعريف الثاني: حسب للمجمع الأمريكي للمحاسبين (AICPA) فإن استمرارية الشركات تعني " المدققين يتحملون مسؤولية تقييم ما إذا كان هنالك شك كبير نتيجة قدرة الكيان على الاستمرار، ومثال على ذلك شركة مستمرة لفترة زمنية معقولة لا تتجاوز 12 شهراً من تاريخ الميزانية العمومية" (Dimitropoulos , Panagiotis , & Koronios, 2018) .

وعليه فإنه حسب المجمع الأمريكي للمحاسبين (AICPA) تكون الشركة أمام حالة القدرة على الاستمرارية في النشاط عندما تكون الشركة في حالة ربحية، ومركز مالي ذو ملاءة جيدة، مع افتراض أساس الاستمرارية لعرض البيانات المالية بحالة عدم وجود معلومات على عكس ذلك.

من خلال ما سبق يمكننا تعريف استمرارية الشركة على أنه "حالة النشاط للشركة التي تكون فيها في حالة ربحية مستمرة، ملاءة مالية جيدة، مع ضمان استمرار تحقيق إيرادات مستقبلية من خلال التطوير والتوسع في الانتشار الجغرافي، تضمن لها حصة سوقية تمكنها من المنافسة".

ب. المؤشرات المالية لاستمرارية الشركات: هناك مؤشرات إحصائية ذات خلفية مالية، تدل على حالة الشركة، ومدى قدرتها على البقاء في السوق والمنافسة وبالتالي إستمرارية الشركة، من هذه المؤشرات نذكر التالي:

$$\text{معدل تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

يتم حسابه بالصيغة الرياضية أعلاه، وعليه عندما تصل الشركة إلى حالة عدم قدرتها على تغطية الخصوم الجارية أو المطلوبة في تاريخ استحقاق قصير المدى، بالأصول الجارية أو المتداولة، تكون الشركة أمام حالة تقييم قدرتها على تسديد إلتزاماتها المالية، وتكون الشركة أمام هذه الحالة عندما تكون في حالة عدم و/أو محدودية القدرة على السداد للخصوم الجارية من القروض والديون قصيرة الأجل بصفة عامة، إلا أن ذلك لا يعني وجود إشكالية في المركز المالي للشركة بقدر ما هو

إشكالية سيولة فقط لا غير، أي لا تؤثر على إستراتيجية الشركة ونشاطها الطبيعي، ولكنه يخلق نوعاً من التردد عند تقييم قدرتها على السداد، وقدرتها على الحصول على التمويل في هذه الحالة، وخاصة في الدول التي تقوم بتقييم التصنيف الائتماني للشركات قبل كل طرح للأسهم والسندات (السيد أحمد ، 2008).

وجب التنويه هنا أن معدل التغطية للخصوص الجارية بالأصول الجارية يدل على أزمة سيولة مالية فقط لا غير، فإذا أرادت الشركة اللجوء للتمويل الخارجي فإن ذلك لا يدل على عدم استمراريته.

ج . المؤشرات المالية السلبية في دورة الاستغلال: تقوم الشركات في تحليل الربحية والاستمرارية على استخراج نسب ومعدلات إحصائية عديدة تستخدمها في التحليل المالي، مثل معدل التغطية أعلاه، ونسب رأس المال العامل، ومعدل دوران المخزون، ومؤشر ربحية السهم، وغير ذلك من المؤشرات الإحصائية ذات الدلالة المالية في الشركة، والتي تستخدمها للتنبؤ باستمرارية الشركة من خلال تحليل المركز المالي وملاءتها المالية، إلا أن هناك عدد من المؤشرات والنسب المالية التي تقوم الشركة بالتنبؤ من خلالها باستمرارية الشركة مثل نسبة الديون إلى حقوق المساهمين، وانخفاض بنسبة الإيرادات لإجمالي الموجودات، وانخفاض نسبة رأس المال العامل لإجمالي الموجودات، أي النسب والمؤشرات التي تدل على الملاءة المالية للشركة، وقدرتها على تحصيل تمويل خارجي بسهولة.

نشير هنا إلى أن هناك شركات إقتصادية خاصة إذا كانت تنشط في القطاع العام، أو حتى من القطاع الخاص ولكن في قطاعات إستراتيجية، وفي دولة ذات توجه اجتماعي يأخذ بالحماية الاجتماعية، ويطبق الاستراتيجية الكينزية في المخططات التنموية، ما يجعل الدولة تقدم دعماً مالية لهاته الشركات بطريقة أو بأخرى (هناك عدة قطاعات إستراتيجية في الجزائر ينشط فيها القطاع الخاص لا تنطبق عليه مثل هذه المؤشرات والحكم من خلالها على استمرارية الشركة، مثل قطاع الحليب، ومطاحن الحبوب، والمخابز، أو حتى على مستوى المجمعات الاقتصادية الكبرى مثل قطاع المواد الغذائية في شعبة الزيت والسكر والبقول الجافة وغير ذلك، وعليه فإن مؤشرات الاستمرارية يجب أن تؤخذ حسب قطاع الشركة وميدان نشاطها، ولا يمكن التعميم، خاصة في الدول ذات الحماية الاجتماعية المرتفعة)، ما يجعل هذه الشركات تعمل بأرباحية، مطمئنة إلى الدعم المباشر وغير المباشر من الدولة، وبالتالي فإن ظهور النسب المالية أعلاه بمؤشر سالب لا يؤثر عليها.

م إ م أ

86

د . الخسائر التشغيلية المتتالية: تقيم الشركة ربحيتها وبالأخص استمرارية عملاتها بناءً على مؤشرات الربحية في دورة الاستغلال، إلا أن الخسائر في دورة الاستغلال تبدأ من السنة 05 لنشاط الشركة في أغلب القطاعات على اعتبار أن عدة قطاعات تكون فترة التفريخ للشركة والتي تكون فاصلة ما بين بداية النشاط إلى تحقيق عتبة المردودية والتحول إلى الربحية تكون طويلة نوعاً ولا تحقق الشركة فيها أي أرباح، ناهيك عن تحميل الشركة لخسائر مرحلة التفريخ إلى دورات الاستغلال عندما تتحول إلى الربحية، وعليه فإن مؤشرات الربحية السالبة في فترة النشاط العادية للشركة تأخذ عدة اعتبارات، ولا نأخذ حكم بوجود إشكالية في استمرارية الشركة من مجرد تراكم خسائر لدورات استغلال 03 أو 04 دورات وإن كانت متتالية، إذ أن هناك من الكتاب وخاصة المدققين الخارجيين من يصنف الخسائر التشغيلية بالمرتبة الثانية من ناحية الأهمية لإثارة الشكوك حول استمرارية العملاء في التعامل مع الشركة، أو حتى كمؤشرات لاستمرارية الشركة في النشاط مستقبلاً (Bamber و Spring، 1987).

3. دراسة تطبيقية قياسية لأثر ممارسة إدارة الأرباح على استمرارية عينة لشركات المساهمة في الجزائر للفترة 2015 – 2022

نتطرق فيه إلى الدراسة التطبيقية على النحو الآتي:

1.3. مجتمع وعينة الدراسة

أخذنا عينة مكونة من 10 شركات ذات أسهم، أغلبها مدرجة في بورصة الجزائر، من أجل ضمان توفرها على شروط الإفصاح والشفافية لديها، وقد كانت العينة عشوائية، تمثل القطاع العام والخاص، وتلك المدرجة وتلك غير المدرجة في بورصة الجزائر، وقد تم الحصول على البيانات من تقارير البورصة، ومن الشركات المعنية، للفترة 2015 – 2022.

الجدول 1. جدول يبين عينة الشركات المدروسة

| إسم الشركة - القطاع العام | إسم الشركة - القطاع الخاص |
|---------------------------|---------------------------|
| شركة صيدال | شركة روبية للعصير |
| شركة سوناكوم | مجمع سيفيتال |
| فندق الأورامي | شركة دحلي |
| شركة سونالغاز | أليانس للتأمينات |
| شركة التبغ والكبريت | بيوفارم |

المصدر: من اعداد الباحثين

وكنموذج للدراسة قمنا باتباع منهج قياسي يقوم على اختبار العلاقة بين المتغير التابع وهو أثر ممارسة إدارة الأرباح في الشركات على استمراريته، من خلال التركيز على أساليب ممارسة إدارة الأرباح على جودة الأرباح في الشركة كأهم صور ومحددات استمرارية الشركة، أي أن استمرار الشركة مرهون بجودة الأرباح لديها، وهذه الأخيرة ندرس علاقتها بأساليب ممارسة إدارة الأرباح، من خلال نموذج إنحدار متعدد يقوم على تحليل المتوسط الحسابي، للشركات في فترة الدراسة، وقد تم صياغة نموذج الدراسة القياسي على النحو الآتي:

$$EQ_{i,t} = \alpha + \beta_1 Em_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن $EQ_{i,t}$ هي مؤشر مدى جودة الأرباح في الشركة i في الفترة t ، و $Em_{i,t}$ هي مؤشر أهم أوجه ممارسات وأساليب إدارة الأرباح للشركة i في الفترة t ، كمتغيرات رئيسية، أما المتغيرات الثانوية، أو ما يعرف بالمتغيرات الوسيطة الكفيلة بضبط إيقاع إدارة الأرباح في الشركة، وهي $LEV_{i,t}$ التي تدل على معدل مديونية الشركة للغير، أما $SIZE_{i,t}$ هي حجم الشركة i في الفترة t ، و $ROA_{i,t}$ هي معدل العائد على أصول الشركة i في الفترة t .

2.3. تعريف متغيرات الدراسة

المتغير التابع - استمرارية الشركة: نقصد باستمرارية الشركة بناءها نموذج لتوقع المخاطر على المدى الطويل، بحيث يتم توقع المخاطر قبل حدوثها، ما يجعلها قادرة على تجنبها و/أو إدارتها و/أو على الأقل التقليل من خسائرها، وبالتالي تستطيع الاستمرار في السوق والمنافسة من خلال عملياتها ووظائفها على المدى الطويل، قياس هذا المؤشر يكون من خلال جودة الأرباح المحققة في الشركة لفترة الدراسة، ويتم حساب جودة الأرباح التي تدل على قدرة الشركة على الاستمرارية وفق الصيغة الرياضية التالية:

م.إ.م.أ

87

$$EQ = \frac{OCF/TA}{NI/TA}$$

حيث أن EQ هي جودة الأرباح المحاسبية، وOCF هي التدفقات النقدية التشغيلية، وTA هي إجمالي الأصول، وNI هي صافي الربح المحاسبي.

المتغير المستقل - إدارة الأرباح - : نشير هنا إلى أن إدارة الأرباح في الشركة نقصد بها ذلك التدخل الإداري عند إعداد القوائم المالية والتقارير المالية الموجهة للإفصاح عنها لأصحاب المصلحة في الشركة، والتي تعكس رغبة إدارة الشركة في توجيه الأداء في الشركة وليس أداء الشركة في الواقع الحقيقي، ويكون هذا التدخل من إدارة الشركة بغرض التأثير في أصحاب المصلحة الداخلية وخاصة المساهمين منهم للبقاء على استثماراتهم فيها، وموجهة لأصحاب المصلحة الخارجية بهدف التأثير على قراراتهم لصالح الشركة (مثل الدائنون، والمستثمرين المحتملين وغيرهم)، وسنعمد في تعريف هذا المتغير من الناحية الإحصائية على نموذج جون المعدل (Jones Modified Model)، يتم قياس إدارة الأرباح في عينة الشركات المأخوذة من خلال عدة متغيرات هي:

أ. طرق ممارسات إدارة الأرباح في الشركة (Earnings Management-EM): يتم حسابها من خلال الفرق بين إجمالي الإيرادات المستحقة المحققة فعلاً وبين التدفق النقدي التشغيلي مقسوماً على إجمالي أصول الشركة، وعليه كلما ارتفع معدل الإيرادات المقدرة كلما كان الفرق مرتفعاً بين الأرباح المحاسبية في الشركة وبين تدفقاتها النقدية، وهو ما يدل على ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح في هذه الشركة، يتم حساب ممارسة إدارة الأرباح بالصيغة الرياضية التالية:

$$EQ = \frac{NI - OCF}{TA}$$

حيث أن EM هي ممارسات وطرق إدارة الأرباح، وNI هي الربح المحاسبي الصافي، وOCF هي التدفقات النقدية التشغيلية، وTA هي مجموع أصول الشركة.

ب. **حجم الشركة (SIZE)**: نقصد بحجم الشركة مجموع الأصول الموجودة في دفاترها المحاسبية، مأخوذة بالقيمة العادلة للأصل، ولأن الشركات الجزائية ومنها شركات عينة الدراسة لا تقوم بإعادة التقييم لأصولها بالقيمة العادلة، أخذنا أصول الشركة وفق دفاترها المحاسبية المفصح عنها، وللضرورة الإحصائية فإننا نقيس حجم الشركة بحساب اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول الشركة، والهدف من ذلك معرفة حجم الاختلاف بين حجم الشركات في عينة الدراسة وأثر ذلك على جودة أرباحها، والسبب في ذلك يعود على أن حجم الشركة يجعلها تخضع للرقابة بصفة أكثر من تلك المتوسطة، كما أن الشركات كبيرة الحجم غالباً ما تكون تقاريرها المالية ذات شفافية أكبر، وهذا راجع لالتزاماتها العلنية ودخولها البورصة والسوق المالي الدولي الذي يفرض شروطاً صارمة على ممارساتها، ومنها الشفافية عند الإفصاح المحاسبي، وهو ما يعكس في الأخير جودة الأرباح في الشركة.

ج. **معدل الرافعة المالية (Leverage Ratio - LEV)**: الرافعة المالية يقصد بها قدرة الشركة على الوصول إلى التمويل في حال كانت لديها أزمة سيولة فقط وليس أزمة ملاءة ملائمة مالية، ويمكن التعبير عن ذلك من خلال قياس معدل تغطية الأصول الموجودة مرتبة حسب سيولتها إلى حجم الديون مرتبة حسب استحقاقها، أي أن نسبة الرفع المالي في الشركة يتم حسابها بقسمة مجموع الديون في الشركة على

مجموع الأصول لديها، وهنا فإن معدل الرافعة المالية لها تأثير مباشرة وكبير على جودة الأرباح، والعلاقة طردية بينهما، فكلما ارتفع معد الرفع المالي كلما كانت جودة الأرباح اقل في الشركة.

د. **معدل العائد على الأصول (Return on Assets - ROA):** يقصد بالعائد على الأصول نسبة صافي الربح المحقق بعد استبعاد الضرائب (النتيجة الصافية)، مقسوما على مجموع الأصول، والهدف من حساب هذا المعدل هو معرفة أثر الاختلاف في ربحية الشركات على جودة تلك الأرباح، والسبب في ذلك هو لجوء الشركة لتحسين صورة قوائمها المالية عند الافصاح عن بياناتها المحاسبية، ما يؤثر على جودة الأرباح.

3.3. التحليل الاحصائي للبيانات لعينة الدراسة للفترة 2015 – 2022

نأتي الآن لتحليل البيانات الاحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة لعينة الشركات المدروسة للفترة 2015 – 2022، ونتائج تحليل الانحدار، لمعرفة حجم التأثير أو أثر ممارسة إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية لدى الشركة، والتي تدل في الأخير على قدرة الشركة على الاستمرارية.

أ. **تحليل البيانات الوصفية:** كانت البيانات الاحصائية لعينة شركات الدراسة للمتغيرات المعتمدة على النحو الآتي:

الجدول 2. البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2015 – 2022

| | <u>EQ</u> | <u>EM</u> | <u>SIZE</u> | <u>LEV</u> | <u>ROA</u> |
|----------------|-----------|-----------|-------------|------------|------------|
| Mean | 1.8110 | -0.0082 | 17.750 | 0.1310 | 0.0611 |
| Median | 1.1210 | -0.0071 | 18.012 | 0.2131 | 0.0704 |
| Max | 21.6578 | 0.1251 | 23.477 | 0.7331 | 0.3404 |
| Min | -19.0207 | -0.2576 | 15.107 | 0.0035 | -0.1120 |
| Std. Dev. | 3.8026 | 0.0762 | 0.5721 | 0.1273 | 0.0701 |
| Skewness | 0.4102 | -0.8916 | 0.7821 | 0.9022 | 2.0002 |
| Kurtosis | 4.1132 | 6.1270 | 1.9986 | 4.0313 | 9.2100 |
| Jarque-Bera | 3.0836 | 32.21 | 12.31 | 13.51 | 294.19 |
| Probability | 0.1311 | 0.0000 | 0.0031 | 0.0011 | 0.0000 |
| Sum | 171.82 | -1.19 | 1015.11 | 38.02 | 13.11 |
| Sum Sq. Dev. | 4101.28 | 1.18 | 61.43 | 4.05 | 0.67 |
| Observations | 80 | 80 | 80 | 80 | 80 |
| Cross sections | 10 | 10 | 10 | 10 | 10 |

المصدر: من إعداد الباحثين، بناءً على مخرجات EViews 10

من خلال الجدول أعلاه فإن متغيرات الدراسة كانت على النحو الآتي:

جودة الأرباح (Earnings Quality - EQ): بلغ متوسط جودة الأرباح (المتوسط الهندسي) لدى عينة شركات الدراسة خلال فترة الدراسة 2015 – 2022 حوالي 1.81 مرة، ومدلوله الاحصائي هو أن التدفقات النقدية التشغيلية كانت أكبر من صافي الربح بمقدار 1.76 مرة، أي أن جودة الأرباح منخفضة لدى شركات عينة الدراسة، ومعييار القياس هنا هو أنه كلما كان المتوسط أقرب إلى 1 الصحيح كلما كانت الأرباح في الشركة ذات جودة، وكان مجال جودة الأرباح من [19- 21.65] مرة، ليلبغ الانحراف المعياري 3.8 وهو أكبر بـ 03 مرات من الوسط الحسابي، ما يدل على وجود اختلاف وتباين في جودة

الأرباح لدى شركات عينة الدراسة.

طرق ممارسات إدارة الأرباح في الشركة (Earnings Management-EM): كان سلوك هذا المتغير خلال فترة الدراسة حوالي - 0.82% من حجم الأصول، ومدلوله الاحصائي أن الشركات تمارس إدارة الأرباح من أجل تخفيض الأرباح وهو ما تعكسه الإشارة السالبة، في حين أن مجال تغير طرق ممارسة الأرباح تراوح في مجال [-25.76% - 12.5%]، لبلغ الانحراف المعياري 7.6%، الأمر الذي يدل على اختلاف كبير وتباين في طرق ممارسات إدارة الأرباح بين شركات عينة الدراسة للفترة 2015 – 2022.

حجم الشركة (SIZE): بلغ متوسط الحجم لشركات عينة الدراسة في فترة الدراسة 6.11 لوغاريتم، أي ما يعادل 2.5 مليار دينار جزائري لشركة صيدال على سبيل المثال كعنصر واحد من عناصر عينة الدراسة، لتبلغ أعلى قيمة لوغاريتم 23.47 والتي تدل على شركة سونالغاز برأس مال قدره 150 مليار دينار جزائري، ورغم تقارب حجم الشركات في عينة الدراسة، إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً في رأس مال كل واحدة.

معدل الرافعة المالية (Leverage Ratio - LEV): نشير هنا إلى أن الجدول أعلاه يحسب معدل الرفع المالي للشركات في عينة الدراسة، إلا أن الأخذ به دون تحفظ فيه إشكال كبير، فالنسبة وبغض النظر عن كونها جيدة أو سيئة من الناحية الاحصائية ورغم دلالتها عن الوضعية المالية للشركة وقدرتها على اللجوء إلى التمويل الخارجي، إلا أنها لب الشركات في القطاع العام، خاصة وأنها في قطاعات استراتيجية مثل قطاع الكهرباء والأدوية وغيرها، فهي تعمل في قطاعات استراتيجية تلقى دعماً من الدولة غير محدود، وفي كثير من الأحيان تحصل على إعانات مالية من الخزينة العمومية يتم تحميلها للنفقات العامة في الميزانية السنوية وتسكون غير مستردة، وهذا يجعل الشركات تفقد الحافز لتطوير مردوديتها الاقتصادية مرتاحة لكون القطاع الذي تنشط فيه استراتيجي، ومع ذلك فإن الجدول يبين بأن متوسط معدل الرفع المالي في حدود 13.1% مسجلة تذبذباً في مجال من [3.5% - 73.31%]، ما يدل على التباين الكبير بين الشركات ومدى الدعم الحكومي لها، وقد بلغ الانحراف المعياري 12.73%، ودلالته الاحصائية وجود تفاوتاً في حجم الديون على الشركات في عينة الدراسة، وهذا التفاوت يدل على أن هناك شركات ذات مديونية كبيرة وهي في القطاع العام وقد ركزت لدعم الدولة المالي التي تكون مطمئنة إلى وجود مسح للديون في زمن قادم ناتج عن سياسة دعم القطاعات العامة وحماية المنتج الوطني على حساب المردودية الاقتصادية، كل هذا مقارنة بالقطاع الخاص.

معدل العائد على الأصول (Return on Assets - ROA): نأتي الآن لحجم الأرباح المحصلة في الشركات، والتي تعكسها نسبة العائد على الأصول، فقد بلغ متوسطها الهندسي لفترة الدراسة معدل 6.11%، مسجلاً تراوحاً في مجال [- 11.2% - 34.04%]، أي هناك سنوات سجلت فيها خسائر كبيرة جداً، وهو ما تعكسه تفكك مجتمعات كبرى مثل صيدال، وتراجع القدرة الإنتاجية لسوناكوم ناتجة عن عدم اهتمامها بجانب التطوير والابتكار وغيرها من المجمعات الاقتصادية الحكومية ضعيفة الأداء، وقد سجل الانحراف المعياري نسبة 7%، ودلالته الاحصائية أن هناك تفاوت كبير بين شركات عينة الدراسة في فترة الدراسة من حيث العائد على الأصول.

الإحصائيات الأخرى: تبين إحصائيات التفرطح والالتواء (Skewness & Kurtosis) والتي بلغت 1.0012، أن شكل التوزيع لمتغيرات جودة الأرباح (EQ) وحجم الشركة (SIZE) ومعدل الرفع المالي (LEV) قريب من شكل التوزيع الطبيعي، أما شكل التوزيع لباقي المتغيرات فإنه لا يأخذ شكل التوزيع الطبيعي، كما تبين إحصائية (Jarque-Bera) ودلالتها الاحصائية أن المتغير التابع (EQ) يتبع التوزيع

م إ م أ

90

الطبيعي، بينما لا تتمتع المتغيرات المستقلة بالتوزيع الطبيعي.

ب. تطور متغيرات الدراسة للفترة 2015 – 2022

نتطرق الآن إلى تطور متغيرات الدراسة للفترة 2015 – 2022 واتجاهاتها، وذلك بحساب المتوسط الحسابي الهندسي الذي يأخذ متوسطات الفترات الزمنية وهو الأنسب في دراستنا هذه، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 3. تطور متغيرات الدراسة للفترة 2015 – 2022

| Year | EQ | EM | SIZE | LEV | ROA |
|------|---------|---------|--------|--------|--------|
| 2015 | -0.0360 | 0.0137 | 7.2873 | 0.1406 | 0.0780 |
| 2016 | 4.2051 | -0.0223 | 7.2773 | 0.1540 | 0.0620 |
| 2017 | 0.3050 | 0.0440 | 7.3516 | 0.2310 | 0.0870 |
| 2018 | 1.0381 | -0.0042 | 7.3621 | 0.1268 | 0.1100 |
| 2019 | 2.4006 | -0.0435 | 7.3600 | 0.3029 | 0.0660 |
| 2020 | 1.2025 | -0.0343 | 7.3680 | 0.3040 | 0.0860 |
| 2021 | 1.8249 | -0.0210 | 7.3740 | 0.3246 | 0.0808 |
| 2022 | 1.4488 | -0.0041 | 7.3720 | 0.3380 | 0.0790 |

المصدر: من إعداد الباحثين، بناءً على مخرجات EViews

من خلال الجدول أعلاه فإن:

جودة الأرباح شهدت تغيرات كبيرة من السالب سنة 2015م، لتسجل أكبر قيمة سنة 2019 تاريخ بداية تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في برنامج التحول الاقتصادي للفترة 2019 – 2024، لتشهد بعدها انخفاضاً ناتجاً عن فترة التحول في النظام السياسي وجائحة كورونا، لتقترب من قيمة 1 الصحيح، وهو ما يعكس الجهود الكبيرة الناتجة عن الإصلاحات والدعم لشركات عينة الدراسة الذي كانت محصلته في الأخير محاولة تحسين جودة أرباح هذه الشركات.

من جهة أخرى فإن طرق وأساليب ممارسة إدارة الأرباح في كل عينة شركات الدراسة على طول فترة الدراسة كانت سالبة، ما يبين أن هناك طرقاً وأساليب مارستها الشركات لإظهار أرباح بأقل قيمة ممكنة، بسبب الضغط الضريبي عليها، أو ناتج أيضاً عن تراجع السوق بسبب تراجع الربح بداية من سنة 2012 إلى غاية 2019م.

من جهة أخرى فإن حجم الشركات في عينة الدراسة يشهد ثباتاً تقريباً دون أي تغيير، وهذا راجع إلى الجمود وطبيعة التمويل المنغلقة تماماً على التمويل الخارجي من غير القروض أو الدعم المالي الحكومي، على الرغم من وجود شركات طرحت أسهم في بورصة الجزائر من سنوات عديدة مثل شركة صيدال وروبية واليانس وفندق الأوراسي وغيرها، إلا أنها لا تعمل على رفع رأسمالها، بل حافظت عليه رغم تراجع قيمة الدينار والتضخم وكل المتغيرات الأخرى إلا أن رأسمالها لا يتغير على طول فترة الدراسة.

أما فيما يتعلق بمعدل الرافعة المالية فهو كنسبة يشهد ارتفاعاً متواصلاً، وهو دليل على لجوء الشركات إلى المديونية من القطاع المصرفي، ما يدل على اعتمادها عدم قدرتها على الاستدانة لولا الدعم الحكومي الناتج عن الإصلاحات المالية التي تضطر الحكومات المتعاقبة لممارستها وتمسح من خلالها

ديون هذه الشركات في القطاع العام، غير أن شركات القطاع الخاص على العكس تماما من ذلك فنسبتها أقل بكثير، وهذا دليل أيضا على انغلاقها على التمويل الخارجي ما يجعلها غير منفتحة على الفعاليات الاقتصادية الأخرى التي تسهم في تطورها والاستفادة معها.

4.3. تشكيل النموذج الرياضي لفترة الدراسة 2015 – 2022:

نأتي الآن إلى تشكيل النموذج الرياضي لأثر ممارسة إدارة الأرباح على إستمرارية الشركة، من خلال قياس جودة أرباحها المحاسبية، والذي يبينه الجدول التالي:

الجدول 4. تقدير معاملات النموذج الرياضي

| Variable | Coefficient | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-------------|-------|
| C | 0.781 | 3.181 | 0.007 |
| EM | -14.350 | -23.801 | 0.000 |
| SIZE | 0.004 | 0.127 | 0.780 |
| LEV | 0.012 | 3.078 | 0.050 |
| ROA | 1.401 | 1.100 | 0.210 |
| R-squared | 0.781 | | |
| Adjusted R-squared | 0.771 | | |
| Durbin-Watson stat | 2.220 | | |
| F-statistic | 270.262 | | |
| Prob(F-statistic) | 0.000 | | |

م إ م أ

92

المصدر: من إعداد الباحثين، بناءً على مخرجات EViews 10

من خلال الجدول أعلاه فقد تم تقدير النموذج وفق الصيغة الرياضية:

$$EQ = 0.781 - 14.35EM + 0.004SIZE + 0.012LEV + 1.401ROA + \varepsilon$$

وقد تم التطبيق على 10 شركات مساهمة في الجزائر لفترة 08 سنوات، موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص، لاختبار أثر ممارسات إدارة الأرباح على استمرارية الشركات، من هذا الجدول يمكن استخلاص ما يلي:

متغير طرق وأساليب إدارة الأرباح EM: في الشركات في عينة الدراسة سابلًا على طول فترة الدراسة، كما أن مستوى الشك (مستوى المعنوية) الذي كان 0.000 أي أقل من 05% أي أن هناك تأثير عكسي لطرق وأساليب ممارسة إدارة الأرباح على جودة الأرباح في الشركات، وبما أن جودة الأرباح هي معيار استمرارية الشركة، فإن ممارسة إدارة الأرباح لها تأثير عكسي على استمرارية الشركات لفترة الدراسة 2015 – 2022.

أما متغير حجم الشركة SIZE: فقد سجل قيمة موجة لفترة الدراسة لشركات عينة الدراسة، إلا أنه غير معنوي لفترة الدراسة، بحيث أن إحصائياته كانت 78%، ودلالته الإحصائية أن حجم الشركات ليس له علاقة بجودة الأرباح فيها، ومنه نستنتج أن حجم الشركة ليس له علاقة مباشرة على الأقل، إن لم تنتفي العلاقة نهائيا باستمراريته لفترة الدراسة، والسبب في ذلك أن الشركات الجزائرية خاصة المجمعات الاقتصادية الكبرى تشهد حالة نادرة جدا من عدم القدرة على التسيير الفعال لنشاطها، ما يجعل الدولة

تلجأ إلى مسح ديونها مرارا وتكرارا، ناهيك إعادة الهيكلة خاصة تلك التي فككت القطاع الصناعي سنوات التسعينات.

بالنسبة لمتغير معامل الرافعة المالية (LEV): جاء هذا المتغير ذو دلالة معنوية ومستوى تأكد 95%، ودلالته الاحصائية في علاقة طردية بين ارتفاع نسبة المديونية لدى الشركات وجودة الأرباح لديها، ما يعني ان الشركات في عينة الدراسة تستمر من خلال الديون بنسبة أكثر منها في نشاطها، وهنا فإننا نشير إلى أن هذه النسبة وان كانت لها دلالة جيدة بالنسبة لجودة الأرباح ومن ثمة استمرارية الشركة، فإنها من جهة أخرى تعكس مدى اتكالية الشركات على مسح الديون من الدولة، أي أن الشركات تستمر في نشاطها بالدعم الحكومي ما يعكس خطر إفلاسها وتفككها الناتج عن عدم القدرة على توليد الأرباح من نشاطها الاستغلالي بعيدا عن دعم الدولة، هذا عن الشركات في القطاع العام، أما في القطاع الخاص فإننا نشير إلى أنها تكون النتيجة عكس ما يظهره الجدول أعلاه، بحيث كلما ارتفع معدل الرافعة المالية كان له تأثير عكسي على جودة الأرباح.

بالنسبة لمتغير معدل العائد على الأصول (ROA): فقد جاء غير معنوي عند مستوى الدلالة الاحصائية 05%، بحيث كانت النسبة 21.0%، مسجلا قيم موجبة على طول فترة الدراسة لعينة الشركات المدروسة، ودلالته الاحصائية أن الاختلاف في ربحية الشركات وهي ذات أسهم كلها لا تؤثر على جودة أرباحها وبالتالي لا تؤثر على استمراريته، والسبب في ذلك راجع لطبيعة الأعوان الاقتصاديين في الجزائر، الذين لا يستفهم ربحية الشركات حتى تلك التي تم إدراجها في البورصة وهذا راجع لنقص الوعي الاستثماري والمصرفي، ناهيك عن أن مردودية هذه الأسهم السنوية تعد ضئيلة في عائلها خاصة إذا ما أخذنا التضخم بعين الاعتبار، وبالتالي فإن العائد لا يحفز على الاستثمار في الشركة.

بالنسبة للمعلومات الاحصائية الأخرى، فقد جاء معامل Adj. R² بنسبة 77.1% وهي نسبة مرتفعة من الناحية الاحصائية، والتي مدلولها أن 77.1% من قيمة التغيرات في المتغير التابع وهو استمرارية الشركة الناتجة عن جودة الأرباح تعود إلى المتغيرات المستقلة للدراسة وتفسرها، من جهة أخرى فقد بلغت إحصائية (Durbin-Watson) في قيم المتغير التابع ما قيمته 2.2، وهي قريبة من 2، ودلالته الاحصائية عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في المتغير التابع مع المتغيرات الأخرى، وبالتالي تكون بيانات الدراسة الأنسب لأسلوب الانحدار الخطي المتعدد، أما عن قيمة F وأهميتها (Prop. F-statistic) إلى ملائمة نموذج الدراسة.

4. خاتمة

ما يمكننا خولصته هو أن إدارة الشركة الاقتصادية لأرباحها هي عملية ذات وجهين، فمن الجهة الأولى فإن إدارة الأرباح تعني العمل على تحقيق إيرادات من استثمارات بعيدة عن نشاط الشركة الرئيسي، أي أنها تفصح عن بيانات حقيقية من حيث ربحيتها، إلا أن هذه الربحية ليست من نشاطها الرئيسي، وبالتالي فإن هذا العمل يحمل في طياته تدليسا ويوهم المستثمرين في الشركة أو الراغبين في الاستثمار على الأقل في ذلك القطاع بربحية غير موجودة فعلا، ومن الجهة الثانية فإن إدارة الأرباح في الشركة تمكنها من الاستمرارية في النشاط، خاصة في حالات الركود الاقتصادي، كما أن إدارة الأرباح تحقق إيرادات خارج الميزانية تمكنها من تحقيق فرص استثمارية، ولا تعكس وضعها المالي عند الحاجة لتمويل من خارج الشركة، وعليه ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج:

1. بالنسبة للشركة ولكل الأطراف ذات العلاقة أو المصلحة المباشرة أو غير المباشرة وحتى الرقابية منها،

فإنه يجب التدقيق في نوعية العمليات المتخذة من الشركة في إدارتها لأرباحها.

2. حتى لا يكون هناك نوع من التجريم لعملية إدارة الأرباح قد تشكل عبئا وتحرم الشركات من تحقيق إيرادات مسموح بها لغيرها من الأعوان الاقتصاديين مثل الاستثمار في المحافظ المالية.

3. من جهة أخرى التدقيق في نوعية العمليات التي تديرها أرباحها قد تخفي تدليس محاسبي متعمدا، ذا هدف محددة، مثل تضخيم مؤونات الخسائر للأصول مثلا أو الديون المشكوك في تحصيلها لصالح الشركة، أو تضخيم مخصصات الاهتلاك والتلاعب بالمعايير المحاسبية وفنون التسجيل فيها، مثل عدم إتباع إعادة التقييم والقيمة العادلة للمعدات والأدوات وإعادتها للسجلات المحاسبية بعد نهاية عمرها الافتراضي.

المراجع

إياد عبد الله البستنجي. (2014). استمرارية الأرباح الحالية ومقدرتها على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظل ظاهرة إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة. عمان، الأردن: جامعه العلوم الإسلامية العالمية.

حسين ع. ع. أ. (2015). قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، 10(1)، 311-311.

عبد الناصر إبراهيم وآخرون. (2015). إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. المؤتمر الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. الأردن: جامعة العلوم التطبيقية.

عبد الناصر السيد أحمد. (2008). الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان. رسالة ماجستير منشورة. عمان، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

علي الذنبيات ، و محمد أبو جبة . (2013). أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2(13)، 99.

وائل عقله. (2015). تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة البعث، 93(79).

يحيى بن علي الجبر. (2012). العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والمراجع الخارجي. مجلة البحوث المحاسبية، 11(2)، 81.

Altamura, J., & Beatty, A. (2006). Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality. USA: Work Paper.

E. Dimitropoulos ، E. Panagiotis و K. Koronios. (2018). Earnings Persistence of European Football Clubs under UEFA's FFP. Department of Sport Organization and Management, University of Peloponnese. (43)6 ،

L. Bamber و S. Spring. (1987). The Information Content Of Annual Earnings Releases: A Trading Volume Approach. Journal of accounting Research. 44، (24)